



دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال المُقدّم من النائب السيد ياسين ياسين، بشخص السيدين وزيري الزراعة والاقتصاد والتجارة، حول موضوع الرزنامة الزراعية وحماية موسم البطاطا.

المرجع: إيداع رئاسة مجلس النواب رقم ٤٦٨/س تاريخ ٢٠٢٦/١/١٤ ومُرفقاته.

جواباً على السؤال المُقدّم من النائب السيد ياسين ياسين، بشخص السيدين وزيري الزراعة والاقتصاد والتجارة، حول موضوع الرزنامة الزراعية وحماية موسم البطاطا،

نُبدى أنّه وبعد استطلاع رأيّ الجّهات المَعنِيّة بمُختلف بنود السؤال النيابي يتبيّن ما يلي:

أولاً: بالنسبة لمبدأ حماية الإنتاج الوطني وعدم إغراق السوق:

يؤكد السيد وزير الزراعة أن حماية موسم البطاطا، على غرار سائر المواسم الزراعية الأساسية، تبقى أولوية ثابتة في السياسة الزراعية للحكومة، انطلاقاً من الحرص على استمرارية هذا القطاع الحيوي الذي يُشكّل مَورد رزق مُباشر لآلاف العائلات، لا سيّما في منطقتي البقاع وعكار (إنتاج محلي حوالي ٢٠٠ ألف طن من البطاطا المعدة للاستهلاك سنوياً) وضماناً لجزء أساسي من الأمن الغذائي الوطني.

ويشير السيد الوزير إلى أنّ الرزنامة الزراعية المُعتمدة بين لبنان ومصر تهدف أصلاً إلى تنظيم حركة الاستيراد الزراعي عبر تحديد فترات زمنية مَحصورة للسماح باستيراد بعض المُنتجات، بما فيها البطاطا المصريّة، وذلك تَجنباً لتزامن دخول الكمّيّات المُستوردة مع ذروة الإنتاج المحليّ وما قد يَنَتج عنه من إغراق للسوق وانهيار في الأسعار.

ثانياً: بالنسبة للكميات المستوردة والانعكاس على الإنتاج المحلي:

يُفيد السيد وزير الزراعة أنّ الأرقام الرسمية الصادرة عن الجمارك اللبنانية للكميات المستوردة خلال السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٦ هي كالتالي:

٢٠٢١ (طن)	٢٠٢٢ (طن)	٢٠٢٣ (طن)	٢٠٢٤ (طن)	٢٠٢٥ (طن)	٢٠٢٦ (طن)
٢٥,٤٩٣	٦٤,٩١٦	٥٥,٥٤١	٧٤,٠١٢	٨٧,٠٨٧	٥٣,٧٥١

وتُشير المُعطيات الأولية المتوفرة لدى الوزارة إلى أنّ لبنان يَستورد سنوياً كمّية لا يُستهان بها من البطاطا المصرية، كما أنّ ٤٠% من هذه الكمية مخصص لتصنيع البطاطا المُجمّدة أو بطاطا شيبس.

ثالثاً: بالنسبة للتواصل مع الدول العربية والأمانة العامة للجامعة العربية:

يُفيد السيد وزير الزراعة إلى أنّ الوزارة باشرت، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الخارجية والمغتربين، التواصل مع الجهات العربية المعنية، وفي مُقدّمتها جمهورية مصر العربية، بهدف بحث آليات مرنة توازن بين الإلتزامات الناشئة عن اتفاقية التيسير والتبادل التجاري العربي من جهة، وضرورة حماية القطاعات الزراعية الوطنية من جهة أخرى، لا سيّما في ظلّ الظروف الاقتصادية والمعيشية الاستثنائية التي يمرّ بها لبنان. كما تَبقى الوزارة على تواصل مُستمر مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بخصوص آليات التحكيم والاستثناءات المنصوص عليها في الاتفاقية إياها.

رابعاً: بالنسبة لتقييم الأثر ومراجعة الرزنامة الزراعية:

يُفيد السيد وزير الزراعة بأنّ الوزارة تعكف حالياً على إجراء تقييم فنيّ لأثر تطبيق اتفاقية التيسير العربية على قطاع الزراعة، وتحديداً على موسم البطاطا، من حيث توقيت الاستيراد وحجم الكميات المسموح بإدخالها. وفي ضوء نتائج هذا التقييم، تُدرس الوزارة إمكانية طلب مُراجعة أو تعديل الرزنامة الزراعية المُعتمدة حالياً، أو تفعيل البنود الاستثنائية المُتاحة فيها، بما يضمن حماية الموسم المحليّ ويمنع الإضرار بالمزارعين.

خامساً: بالنسبة للآلية الرسمية لتعديل فترة الاستيراد:

يؤكد السيد وزير الزراعة أنّ الجهة اللبنانية المُخوّلة بتقديم طلب تعديل فترة الاستيراد أو تفعيل الإجراءات الوقائية والاستثنائية المنصوص عليها في اتفاقية التيسير والتبادل التجاري العربية هي وزارة الاقتصاد والتجارة، بالتنسيق مع وزارة الزراعة، على أن يُرفع الطلب رسمياً إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفق الآلية المُعتمدة في الاتفاقية عند ثبوت وقوع ضرر جسيم على الإنتاج الوطني أو اختلال واضح في التوازن بين العرض والطلب.

سادساً: بالنسبة للخطة المتوسطة والبعيدة المدى:

يُفيد السيد وزير الزراعة بأنّ الوزارة تعمل على وضع خطة متوسطة وبعيدة المدى لحماية المواسم الزراعية الأساسية، وفي طليعتها البطاطا، تركز على المحاور التالية:

- اعتماد رزنامة زراعية سنوية أكثر مرونة، تُراجع دورياً بالتنسيق مع الفعاليات الزراعية والغرف الزراعية المعنية، بما يعكس واقع الإنتاج المحلي الفعلي.
- دعم قدرة المزارعين على التخزين وتصريف الإنتاج خارج فترات الذروة، للحدّ من التعرض المباشر لتقلبات الأسواق المستوردة.
- تفعيل الرقابة على مطابقة توقيت الاستيراد الفعلي مع الرزنامة المُعتمدة، ومُتابعة أيّ مخالافات عبر الأجهزة الجمركية المختصة.
- العمل على خفض كلفة الإنتاج الزراعي المحلي (الطاقة، البذار، المستلزمات) عبر برامج دعم ممولة من من الجهات المانحة، بما يعزز القدرة التنافسية للمنتج اللبناني.

سابعاً: بالنسبة للإجراءات البديلة لحماية موسم هذا العام:

يُفيد السيد وزير الزراعة إلى أنّه وفي حال تُعَدّر تعديل الرزنامة الزراعية المُعتمدة حالياً ضمن المهل الزمنية اللازمة، تدرس الحكومة، بالتنسيق بين وزارتي الزراعة والاقتصاد والتجارة، اتّخاذ إجراءات بديلة، منها:

- تشديد الرقابة الجمركية على مطابقة الكميات المستوردة فعلياً مع الكميات المتفق عليها.
- المساعدة في تصريف الإنتاج المحلي عبر التعاقد مع الجهات الشارية الكبرى (مؤسسات عامة، تعاونيات، أسواق تصدير).
- درس إمكانية فرض رسوم أو تدابير وقائية مؤقتة، ضمن ما تُجيزه الاتفاقيات النافذة، في حال ثبوت ضرر جسيم بالإنتاج الوطني.

ثامناً: بالنسبة للصادرات الزراعية اللبنانية إلى مصر:

يُفيد السيد وزير الزراعة إلى أنّ لائحة تفصيلية تُدرج بأنواع الصادرات الزراعية اللبنانية إلى مصر وحجمها، بحسب بيانات مصلحة الجمارك اللبنانية لعام ٢٠٢٥ (جدول مرفق ربطاً)، وتؤكد الوزارة حرصها على مبدأ المعاملة بالمثل والتوازن التجاري بين البلدين بما يخدم مصلحة القطاع الزراعي اللبناني،

ويخلص السيد الوزير مؤكداً استعداد الوزارة التام للتنسيق الكامل مع اللجان النيابية المختصة، ووضع كلّ ما يتوقّر لديها من مُعطيات ودراسات في هذا الخصوص بما يحفظ حقوق المزارعين اللبنانيين ويصون استمرارية القطاع الزراعي الوطني.

في السياق عينه، يُفيد السيد وزير الاقتصاد والتجارة بأنّه، فيما خصّ حجم الكميات التي استوردها لبنان من البطاطا خلال السنوات الخمس الأخيرة، فإنّ لبنان لا يستورد فعلياً بطاطا سوى من مصر، وبما أنّ الرزنامة الزراعية الحالية تسمح بدخول البطاطا المصرية الى حدّ ٥٠ ألف طن سنوياً كحدّ أقصى، فمن الواضح أنّ مصر تتخطّى الكمية المسموح استيرادها منذ العام ٢٠٢٢ وحتى تاريخه،

البند	٢٠٢٠ / الكمية (طن صافي)	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
الأردن	0	0	0	0	2	2
فرنسا	0	0	1	2	4	4
مصر	44,322	25,493	64,896	55,534	73,869	87,070
المملكة المتحدة	0	0	0	0	1	1
سوريا	0	0	14	4	32	0

وأَنّه بحسب نقابة مُزارعي البطاطا في لبنان، يَنتج لبنان بين ٣٠٠ ألف طن الى ٣٥٠ ألف طن سنويًا من البطاطا تبعًا للموسم، وتُزرع حوالي ٧٥% منها في سهل البقاع و٢٥% في منطقة عكار، وقد بلغ حجم الانتاج المحلي للبطاطا في العام ٢٠٢٥ حوالي ٢٩٠ ألف طن.

أما بالنسبة الى أنواع الصادرات الزراعيّة الى مصر، وحجمها قياسًا لما يتمّ استيراده، يتبيّن من الجدول المُرفق ربطًا المُرتكز على بيانات الجمارك اللبنانيّة أنّ صادرات لبنان الزراعيّة الى مصر قد بلغت ١٥,٥ مليون دولار، بينما بلغ الاستيراد الزراعي للبنان من مصر ١٧٢ مليون دولار، وذلك من أول كانون الثاني حتى آخر تشرين الثاني ٢٠٢٥، أي أنّ لبنان يَستورد من مصر ١١ ضعفًا من ما يصدّر اليها بالدولار.

وقد تصدّرت البطاطا لائحة الاستيراد اللبناني من مصر بنسبة ٤٢% من مجموع الاستيراد كميًا، يليها السكر (٧%)، بقايا صناعة النشاء (٦%) والأرز (٤,٦%)، ويُشكّل التفاح ٧٣% من مجموع صادرات لبنان كميًا الى مصر للفترة عينها، يليها المُشمش الكرز والدّراق بنسبة ١٣%، الأفوكادو ٦% والعنب ٤%

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام

د. نواف سلام